

المصدر: اسلام اونلاين

التاريخ : ١٣ اكتوبر ٢٠٠٩

ونتياهو يقول إنه لن يسمح بمحاكمة أي إسرائيلي

عريقات: التصويت على تقرير جولdstون الجمعة

وكالات



قال رئيس  
دائرة  
المفاوضات  
بمنظمة  
التحرير  
الفلسطينية  
صائب

عريقات إن سجل بين عريقات ونتياهو حول تقرير جولdstون  
مجلس حقوق

الإنسان التابع للأمم المتحدة سيناقش يوم الجمعة المقبل  
تقرير جولdstون الخاص بحرب إسرائيل الأخيرة على  
قطاع غزة.

جاء هذا عقب إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي  
بنيامين نتنياهو الإثنين ١٢-١٠-٢٠٠٩ رفض  
إسرائيل إحالة مواطنيها إلى القضاء لارتكابهم جرائم  
حرب على خلفية حرب غزة.

وفي معرض تعليقه على تصريحات نتنياهو قال  
عريقات في تصريحات صحفية الإثنين إن التصويت  
على التقرير سيتم الجمعة المقبلة في المجلس بعد أن تم  
طلب إرجائه في الجلسة التي عقدت مطلع الشهر  
الجاري.

ويتعلق الأمر -بحسب عريقات- بجلسة استثنائية  
تسعى السلطة الفلسطينية إلى حشد التأييد لعقدها بعد  
النقد اللاذع الذي جوبه به طلبها بأن يؤجل التصويت  
على التقرير إلى مارس المقبل بحجة حشد الدعم  
اللازم لتوصياتها.

وأكد عريقات  
أن التقرير  
في غاية  
الأهمية،  
وسـتتم

مناقشته في المحافل الدولية، خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشددا على "أننا سنكون على موعد" مع لحظة الحقيقة.

من جانبه أبدى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس تأييده لإعادة فتح نقاش حول التقرير الذي يتحدث عن جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل وحركة حماس خلال الحرب.

وقالت ميشال مونتاس، المتحدث باسمه، إن بان ناقش الموضوع مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في محادثة هاتفية، وأيد مراجعة قرار مجلس حقوق الإنسان تأجيل التصويت على التقرير.

وأكدت مونتاس أن المحادثة تطرقت أيضا إلى تعليقات لريتشارد فالك، المقرر الأممي المكلف بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، قال فيها إن ملكية نجلين لعباس لشركة هاتف خلوي كانت وراء طلب السلطة تأجيل التصويت.

وقالت المتحدث إن عباس أبدى استياء شديدا لتصريحات فالك، وهي تصريحات جاء فيها أن إسرائيل هددت بحرمان شركة "وطنية"، وهي شركة استثمرت ٧٠٠ مليون دولار في الأراضي الفلسطينية، من ترددات ضرورية جدا لعملها إذا لم يؤجل التصويت.

نتنياهو يهاجم

في المقابل وجه نتنياهو خلال افتتاحه الدورة البرلمانية الجديدة للكنيست هجوما شديدا إلى التقرير بقوله: "هذه

الوثيقة المضلة (... ) التي كتبتها لجنة (للأمم المتحدة) مضلة تمس حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.. هذا التقرير يشجع الإرهاب ويهدد السلام".

وأوصى التقرير بإحالة ملف الحرب للمحكمة الجنائية الدولية إذا لم تجر إسرائيل في غضون ستة أشهر تحقيقا في شأن الاتهامات بارتكابها جرائم حرب.

وفي هذه الحال قد تقرر المحكمة محاكمة قادة سياسيين أو عسكريين إسرائيليين ضالعين في الهجوم العسكري، وقد تصدر مذكرات توقيف دولية لهذا الغرض.

وقال نتنياهو: "لن نسمح بأن يكون (رئيس الوزراء السابق) إيهود أولمرت و (وزير الدفاع) إيهود باراك و (وزيرة الخارجية السابقة) تسيبي ليفني الذين أرسلوا جنودنا للدفاع عن مدننا ومواطنينا في قفص الاتهام في لاهاي؛" حيث مقر المحكمة الجنائية الدولية.

وأضاف: "لن نسمح بأن يعامل ضباط وجنود في جيش الدفاع كمجرمين بعدما دافعوا عن مواطني إسرائيل بشجاعة وشرف ضد عدو وحشي".

وفي نهاية سبتمبر الماضي طالب ناشطون مؤيدون للفلسطينيين أمام محكمة بريطانية بتوقيف باراك الذي كان يزور لندن.

ومن المقرر أن يبحث مجلس الأمن الدولي الأربعاء ١٤-١٠-٢٠٠٩ تقرير القاضي الجنوب إفريقي ريتشارد جولدستون في إطار مناقشة عامة للوضع في الشرق الأوسط.

وشن الجيش الإسرائيلي بين أواخر ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ هجوما عسكريا واسعا على قطاع غزة، وأسفر الهجوم وفق مصادر طبية فلسطينية عن مقتل أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني، بحسب وكالة الأنباء الفرنسية.